

إشارات سلام تلوح من خلف غبار التصعيد العسكري في اليمن

تعزيزية أو شروط تعيد الحصار بشكل آخر.

وأضاف "بعد ذلك يتم الذهاب إلى نقاش ترتيبات وقف إطلاق النار الشامل على مستوى اليمن وعلى أساس أن يكون وفقا حقيقيا لا هدية هشة يكون من ضمنها خروج القوات الأجنبية من اليمن حتى يتسنى الحل السياسي دون أي ضغوط عسكرية أو وجود قوات احتلال على الأراضي اليمنية".

وأردف قائلا "تحسن طرحنا موضوع خروج القوات الأجنبية كمبدأ، أما التنفيذ فيتم تحديده خلال التفاوض".

وتريد السعودية، التي بدأت محادثات مباشرة مع إيران في أبريل الماضي ضمانات أمنية لأن حدودها الطويلة مع اليمن تجعل المملكة عرضة للاضطرابات في اليمن حيث تتنافس فصائل متعددة على السلطة ولا يزال هناك موطئ قدم للجماعات المتشددة.

وقد تحتاج الرياض أيضا إلى الاحتفاظ ببعض الوجود العسكري في اليمن لاسيما في الجنوب حيث تخوض الحكومة المدعومة من السعودية والمجلس الانتقالي الجنوبي صراعا على السلطة. وتوقع المصدران إجراء المزيد من المحادثات بين المسؤولين العمانيين والسعوديين هذا الأسبوع.



كريستين ديوان

السعودية تم الضغط عليهم ولم يعد لديهم طموح للتقدم في اليمن

وتستضيف سلطنة عمان عددا من زعماء الحوثيين وألقت بثقلها كلاعب إقليمي يعمل على تسهيل المفاوضات. وتتشارك السلطة في حدود مع اليمن وتنتهج منذ فترة طويلة سياسة خارجية محايدة في النزاعات الإقليمية. ومن شأن اتفاق لوقف إطلاق النار على مستوى البلاد أن ينهي أكثر جوانب الحرب عنفا المتمثلة في الضربات الجوية للتحالف على اليمن وهجمات الحوثيين عبر الحدود على السعودية والمعارك في مارب الغنية بالغاز. آخر مقل للحكومة المعترف دوليا بها في شمال البلاد.

وسيمهد هذا أيضا الطريق لمفاوضات سياسية بشأن حكومة انتقالية، لكن العملية قد تكون شاقة لأن الحرب قد ولدت صراعات موازية بين العديد من زعماء القبائل وامراء الحرب الذين شكلوا ميليشيات قوية ومستقلة.

ولا يزال المجلس الانتقالي الجنوبي يضغط من أجل استقلال الجنوب برغم اتفاق تقاسم السلطة الهش الذي توسطت فيه السعودية بينه وبين الحكومة المدعومة من الرياض. وسترحب السعودية التي رفعت إنفاقها العسكري بالمليارات من الدولارات خلال السنوات الماضية بالخروج من الحرب في اليمن.

وقالت كريستين ديوان من معهد دول الخليج العربية بواشنطن "لقد تم الضغط على السعوديين ولم يعد لديهم أي طموح للتقدم في اليمن". مضيفة "إنهم بحاجة إلى الحد الأدنى: اتفاق قابل للتنفيذ لإنهاء صواريخ الحوثيين وتوغلهم في الأراضي السعودية وبعض التأكيد على استقلال اليمن عن طهران".



هل تشهد جبهة مأرب إطلاق آخر رصاصة في حرب اليمن؟

عدن - يعمل طرفا الصراع في اليمن خلال محادثات تجري بين التحالف الذي تقوده السعودية والحوثيين على وضع شروط لاتفاق سلام من شأنه إنهاء حرب عالية الكلفة بشريا وماديا وتخفيف أزمة إنسانية مدمرة، وذلك حسبما قال مصدران مطلعان على المحادثات ومسؤول من الحوثيين.

وقال المصدران إن المحادثات تركز على خطوات لرفع الحصار عن الموانئ التي يسيطر عليها الحوثيون ومطار صنعاء مقابل تعهد الجماعة المتحالفة مع إيران بإجراء محادثات للتوصل إلى هدنة.

وقال إن زعيم الحوثيين عبدالمك الحوثي تعهد لوفد عماني زار صنعاء هذا الشهر بخوض مناقشات لوقف إطلاق النار فور رفع ما يسميه الحوثيون "حصارا".

وقال أحد المصدرين إن الرياض منفتحة على اتفاق لكنها "ستحتاج إلى بعض الضمانات الإضافية من عمان وإيران"، ولكل منهما علاقات وثيقة مع الحوثيين.

غير أن مراقبين للشان اليمني يستبعدون موافقة الرياض على عقد اتفاق منفرد مع الحوثيين بمعزل عن الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا، مشيرين إلى أن الجماعة الحوثية المدعومة من إيران تعمل على فصل مسار التفاوض مع السعودية عن مسار تفاوضها مع الحكومة الشرعية، بهدف تحييد تدخل التحالف العربي العسكري وخصوصا عن طريق الطيران وهو ما تعتقد أنه سيوفر لها فرصة مواتية لإكمال سيطرتها على محافظة مأرب الاستراتيجية الغنية بالنفط والغاز.

وأكد مصدر سياسي لـ"العرب" أن الجماعة الحوثية خلال كل مراحل تفاوضها غير المباشر مع السعودية التي تقود التحالف العربي، عرضت وقف هجماتها على الأراضي السعودية من خلال الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية مقابل وقف التحالف لعملياته الجوية.

وشدّد المصدر على القول إن الرياض تدرك بأن توقيعها أي اتفاق لا تكون "الشرعية" التي تدعمها طرفا فيه، سيكون بمثابة تسليم اليمن للحوثيين وتمكينهم من إكمال سيطرتهم على محافظات ومناطق أخرى في ظل ما يعتقد أنه فشل عسكري وسياسي للحكومة اليمنية. وإذا تم التوصل إلى اتفاق، فسكون ذلك أول تقدم كبير في الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء الحرب، منذ أن عقدت محادثات السلام المتوقفة آخر مرة في السويد في ديسمبر 2018.

وسمّح مثل هذا الاتفاق أيضا إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن انتصارا في السياسة الخارجية ويخفف التوتر بين السعودية وإيران.

وفي الأسبوع الماضي، زار المبعوث الأميركي تيم ليندركينج والمبعوث الأممي مارتن غريفيث الرياض، حيث التقيا مع مسؤولين سعوديين ويمنيين وعمانيين في محاولة للتوصل إلى اتفاق.

وقال كبير مفاوضي الحوثيين محمد عبدالسلام لوكالة رويترز "موقفنا من إنهاء الحرب على اليمن يبدأ بالعمل الإنساني أولا والمتمثل بفتح مطار صنعاء وفتح موانئ الحديد دون شروط

حملة ترهيب تحاصر إمكانية إحداث تغيير في العراق عبر صناديق الاقتراع

مصطفى الكاظمي: عدم إجراء الانتخابات قد يؤدي إلى انهيار شامل لمنظومات الدولة



انتخابات 2018 هي النموذج بالنسبة إلى الميليشيات

وقاطعت بعض الأحزاب الوليدة بالفعّل الانتخابات التي تجري للمرة الأولى منذ احتجاجات أكتوبر 2019. وقال ناشط عراقي يعيش حاليا مخبئا لأنه يخشى التعرض للاعتداء، إن الهجمات على النشطاء كانت "لأنّ النخب السياسية والميليشيات شعرت بخطر النشطاء في الانتخابات".



لهيب هيجل هدف الميليشيات تني النشطاء عن المشاركة في السياسة الرسمية

وازدهرت الميليشيات الشيعية بالعراق في ظل الفوضى التي أعقبت الغزو الأميركي للبلاد، وتعرّزت قوتها واكتسبت قدرا من الشعبية من خلال دورها في القتال ضد تنظيم داعش. لكن مع انهكاس تلك الميليشيات في أعمال إجرامية بعد هزيمة التنظيم قلب الرأي العام ضدها. وتجسّى ذلك في توجيه المتظاهرين غضبهم ضدّ تلك الفصائل وقادتها المرتبطين ارتباطا وثيقا بالحرس الثوري الإيراني.

وأعرب الكاظمي عن دعمه للمتظاهرين لكنه تعرّف في الجهود المبذولة لكبح الميليشيات التي تتمتع بنفوذ سياسي حقيقي. فمشاركة ممثلين عنها في انتخابات سنة 2018 وحصولهم على سبعة وأربعين مقعدا من مقاعد البرلمان يتيح لها القول إن شرعيتها تفوق شرعية رئيس الوزراء غير المنتخب والمعين خلفا لسلفه عادل عبدالمهدي.

ويقول ريناد منصور الباحث في معهد تشساتام هاوس إن تمكّن الفصائل المسلحة في العراق من الوصول إلى مؤسسة القضاء وممارسة التأثير على اللاعبين السياسيين الرئيسيين لا يجعلها مجرد حفنة من الميليشيات بل يضعها داخل نظام الدولة.

وكان المتظاهرون يأملون في أن يخفف قانون انتخابي جديد تم التصديق عليه أواخر عام 2020 ويزيد عدد الدوائر الانتخابية قبضة الأحزاب السياسية الراسخة على السلطة. لكن المحللين يحذرون من أن الأحزاب الأكبر ذات الجذور الأعمق والعلاقات المحلية الأقوى ستظل لها اليد العليا.

وقال مستشار سياسي عراقي طلب عدم الكشف عن اسمه إن نفس الأحزاب التي تستفيد من المشاركة المنخفضة للناخبين تحاول جعل الناس يائسين من الانتخابات ومن إمكانية تحقيق التغيير عن طريقها، معتبرا أن سلسلة الاغتيالات يمكن تفسيرها في هذا السياق.

ومعاقبة المهاجمين، قال محللون إن الجماعات شبه العسكرية القوية تهدف إلى تثبيت التصويت وترهيب حركة الاحتجاج الشعبية التي تبلغ من العمر عامين والتي تريد تغييرا سياسيا في الدولة الغنية بالنفط.

ووثقت الأمم المتحدة اغتيال ما لا يقل عن اثنين وثلاثين من المتظاهرين ومنتقدي تجربة الحكم التي تقوده الأحزاب الدينية بين أكتوبر 2019 ومايو 2021، بينما نجا ستة عشر آخرون من محاولات اغتيال، بينما لا يزال عشرون شخصا في عداد المفقودين بعد اختطافهم. وقد قتل نحو خمسمئة شخص خلال أعمال رافقت انتفاضة أكتوبر 2019 التي أطاحت بالحكومة العراقية السابقة.

وتستبعد لهيب هيجل المحلّة في "مجموعة الأزمات" نسبة جميع عمليات الخطف والقتل إلى منفذ واحد، موضحة أن بالنسبة للنشطاء وأولئك الذين يجاولون تأسيس أحزاب سياسية، فمن الواضح جدا أن الجماعات شبه العسكرية ذات الارتباطات السياسية هي التي تقود عملية ترهيبهم لتثنيهم عن المشاركة في السياسة الرسمية. كما تؤكد هيجل أن هذا النمط من العنف ساهم في خلق مناخ من الخوف.

ومن اللافت أنّه لم يتم اتهام أي شخص بأي من جرائم القتل والخطف تلك.

الانتخابات البرلمانية المرتقبة في العراق لا تخرج في منظور الأحزاب والميليشيات المسيطرة على السلطة عن سيناريوهين اثنين لا ثالث لهما: إما ضمان كسبها بشتى الطرق والوسائل مثل سابقاتها، أو تعطيلها ومنع إجرائها. ولذلك تعمل تلك القوى في اتجاهين، أحدهما ترهيب القوى الصاعدة ومنعها من المشاركة في الاستحقاق الانتخابي، وثانيهما تبيس جمهور الناخبين من فعالية صناديق الاقتراع وجدواها لتقليل المشاركة في الانتخابات وحصرها في الأتباع الأوفياء لتلك القوى.

وقال الكاظمي في تصريحات صحافية إن "الرهان الأساس يدور حول إمكان حصول خرق من قوى تشريين (أكتوبر) العملية السياسية من خلال الانتخابات البرلمانية المقبلة"، محذرا من أن عدم إجراء الانتخابات في موعدها "سيضع العراق أمام تحديات خطيرة وانفجار أمني قد يؤدي إلى الانهيار الكامل في كل المنظومات الاجتماعية والعسكرية والأمنية والإدارية والسياسية".

وجاءت تطمينات الكاظمي بينما يسجل مراقبون انتشار مناخ للخوف قبل الانتخابات المرتقبة نتيجة قيام مسلحين مرتبطين بأحزاب سياسية راسخة بقتل وحطف العشرات من النشطاء السياسيين. وجاء في تقرير لصحيفة فاينانشيال تايمز البريطانية تحت عنوان "اغتيالات الناشطين العراقيين تخلق مناخا من الخوف قبل الانتخابات" أنه "على الرغم من وعود الحكومة بحماية النشطاء

بغداد - جند رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إصرار حكومته على إجراء الانتخابات البرلمانية المبكرة في موعدها المحدد بالعاشر من أكتوبر القادم محاولا استبعاد سيناريو تأجيل الموعد الانتخابي أو إلغاءه والذي توسعت عملية الترويح له بالتوازي مع موجة ترهيب للقوى السياسية الصاعدة لتثنيها عن المشاركة في الانتخابات وحملة "تبيس" للعراقيين من إمكانية إحداث التغيير الذي يتوقون إليه عن طريق صناديق الاقتراع. وينسب متابعون للشان العراقي حملات الترهيب والتبيس من جدوى الانتخابات لأحزاب والميليشيات المسلحة المسيطرة على دفة الحكم ومقررات الدولة والمتخوفة على مكاسبها ومكانتها الكبيرة من قوى صاعدة وذات شعبية كونها منبثقة عن الحراك الاحتجاجي غير المسبوق الذي شهده العراق بدءا من شهر أكتوبر سنة 2019.

إعادة الآلاف من عناصر الأمن العراقيين المفصولين إلى وظائفهم

الرسمية "تمكن نحو 70 ألفا من عناصر الأمن المفصولين من العودة إلى وظائفهم وممارسة عملهم مع الالتزام بصرف مستحقاتهم المالية بالكامل". وأوضح أن ما يتبقى من العناصر الذين تم فصلهم هو نحو 7 آلاف فحسب وهناك مساع لعودتهم إلى وظائفهم.

وفي يونيو 2019 وافق رئيس الوزراء العراقي السابق عادل عبدالمهدي على إعادة المفصولين من منتسبي القوات الأمنية إلى وظائفهم. وعلى مدى السنوات الماضية تظاهر الآلاف من عناصر الجيش والشرطة ممن تم فصلهم من الخدمة مطالبين بإعادتهم إلى وظائفهم.

وعقب اقتحام تنظيم داعش لمدينة الموصل في صيف سنة 2014، فرّ الآلاف من الجنود والضباط من الجيش والشرطة من دون قتال ما دفع

بغداد - أعلنت وزارة الداخلية العراقية، الإثنين، إعادة 70 ألفا من عناصر الأمن المفصولين من الخدمة إلى وظائفهم.

وتمّ ذلك الاقتراب من طي صفحة ملف خلافي ذي تأثيرات اجتماعية ولا يخلو من أبعاد سياسية وحتى طائفية. ومنذ 2015 تشكّيت الغالبية العظمى من المفصولين من ظروف اجتماعية بالغة الصعوبة جراء خسارتهم لمصدر رزقهم، بينما يقول كثيرون منهم إنّ تهما ذات خلفيات طائفية ألصقت بهم من قبيل التواطؤ مع تنظيم داعش والتراخي أمام زحفه على مناطق البلاد أو العمل مع النظام السابق والانتماء لحزب البعث.

وقال المتحدث باسم وزارة الداخلية اللواء خالد المحنا في تصريحات أوردها الإثنين وكالة الأنباء العراقية